

الدكتور / محمودى مراد أستاذ محاضر

عمىة كلىة الحقوق جامعة سعىة ءحلب

-البلىة-

بسم الله الرحمن الرحىم والصلاة والسلام على سىء المرسلىن.

لا ىختلف اثنان من أن الزمن حلقات ثلاث لا ىمكن فصل الواءة منها عن الأخرى وأن من أءرك الماضى ىمكن من حلقة الحاضر، وكسب رىمان المستقبل. فالغرب على سبىل المءال، ما كان لىنجح فى الإبقاء على سىطرته لولا تفوقه فى لعب أءوار رىسسىة على أكثر من صعىء فى مءتلف الأزمنة، كان لها أثرها المباشرفى تولىء الكءثر من المءغىرات الءولىة، وضمن استمرارىته، و من ثم تأهىله للعب أءوار أخرى فى المستقبل.

إن التارىخ ىشهد-والتارىخ شاهد عءل- بأن نجاح الغرب فى ضمان استمرارىة مشروعه اللبرىالى مع ما قد ىحملة من تناقضات، إنما هو نءاج وضح أهءافه، ووضوح الرؤىة لءى أصحابه إضافة إلى كفاءهم المستمر، بل المستمىء لضمان ىممع كافة عوامل نجاحه.

لءلك أن حاملى لواء اللبرىالىة عملوا ءون هواءة منذ نهایة القرون الوسطى وإلى الیوم على التمكن لمشروعهم، بءءا ىارساء مءتلف آلىاته ومىكانىزمات عمله، وصولا إلى إصلاحه والتخفىف من تناقضاته.

وقء تجلى ذلك بكل وضح مباشرة بعء الحرب العالمىة الثانىة، إء شهدت فترة ما بعء الحرب مولىء العءىء من المؤسسات الءولىة تشابهت فى الخط العام لتوجهاتها وكمملت فى أءوارها حیث عملت جمىعها وبدون هواءة على تحریر الاقءصلا



العالمى: نقءىاء-صنءوق النقء الءولى-مالىاء-البئك الءولى للإنشاء والعمىر-ءجارىاء-
المنظمة العالمىة للءجارة-، إلى أن أصبحنا الءوم أمام واقع جءىء أصطلىء على تسمىته
بالنظام الاقءصاءى العالمى الجءىء، يقوم على ركىزءىن أساسىءىن:
الركىزة الأولى/ ءمءل فى الإطار الءنظمى والمؤسساى لسىاسة الءحرىر الاقءصاءى.

الركىزة الءانىة/ ونعى بها الءكءلات الاقءصاءىة الءولىة.

المءور الأولى: العولمة أو المءغىراء الاقءصاءىة الءولىة الجءىة

سبىء الءكر ، بأن فءرة ما بعء الحرب العالمىة الءانىة شءهء مولىء العءىء من
المؤسساى الءولىة ءشابهء فى الءط العام لءوءهائها، و ءكاملء فى أءوارها.
ءىء عملء جمىعها وىءون هواءة على ءحرىر الاقءصاء العالمى: نقءىاء-صنءوق
النقء الءول-مالىاء-البئك الءولى للإنشاء والعمىر-ءجارىاء-المنظمة العالمىة للءجارة-
وهو ما ىضعنا أمام ما اصطلىءنا على تسمىته بالإطار الءنظمى والمؤسساى لسىاسة
الءحرىر الاقءصاءى باءءباره الركىزة الأولى للنظام الاقءصاءى العالمى الجءىء.

الركىزة الأولى/الإطار الءنظمى والمؤسساى لسىاسة الءحرىر الاقءصاءى:

أولاء: صنءوق النقء الءولى والبئك الءولى للإنشاء والعمىر.

ىمءل كل من صنءوق النقء الءولى -Fond Monétaire International
(FMI)، والبئك الءولى للإنشاء والعمىر Banque International pour la
BIRD Reconstruction et le développement) الرعاء المالى للنظام الاقءصاءى
الءولى الجءىء.

1/ صندوق النقد الدولي (FMI): يعتبر صندوق النقد الدولي (FMI) من مؤسسات الأمم المتحدة مقره بواشنطن، وقد تم إنشاؤه بموجب اتفاقية بريتون وودز المنبثقة عن الاجتماعات التي عقدت في ولاية نيوهامشير بالولايات المتحدة الأمريكية عام 1944. وقد كتب عنه مجموعة من الخبراء بأن له: "دور إستراتيجي بالدرجة الأولى، ويتعلق بالسياسات المالية والنقدية، والعمل على وضع القواعد والسياسات المالية للدول المتعثرة بما يكفل إعادة هيكلة اقتصادها وترتيب أولويتها، وفي سبيل ذلك يستهدف الصندوق تنظيم حركة مدفوعات الدول الأعضاء والرقابة على عملاتها وعلى سياساتها المالية والنقدية التي قد تؤثر على حركة التجارة الخارجية استيراداً وتصديراً. إن الشغل الشاغل لصندوق النقد الدولي هو إقرار سياسات مالية الهدف منها خفض العجز في الموازنة العامة من خلال اتجاهين متوازيين ومتزامنين، أولهما خفض الإنفاق العام، والثاني زيادة الإيرادات العامة بجانب إقرار سياسات نقدية الهدف منها إتباع سياسة انكماشية تعمل على الحد من الطلب الكلي الفعال. ومن الأدوات التي تستخدم في ذلك السقوف الإنتمائية للبنوك، ورفع معدلات الفائدة، وإصدار أذون الخزانة، وتحرير وتوحيد سعر الصرف في سعر واحد واقعي ناشئ عن تفاعل العرض والطلب" (1).

2/ البنك الدولي للإنشاء والتعمير BIRD: يذكر مجموعة من الخبراء عن البنك الدولي للإنشاء والتعمير ما يلي: "... يعد ثاني أهم المؤسسات الدولية المالية التي تعمل على إصلاح المسار الاقتصادي وإعادة هيكلة اقتصاديات الدول المتعثرة. ذلك، أن النشاط الرئيسي للبنك الدولي هو الإقراض بهدف تشجيع الدول على إنشاء المشروعات، وإصلاح السياسات الاقتصادية، ومعالجة العجز في ميزان المدفوعات. وقد امتد نشاط البنك الدولي ليشمل فرعين جديدين أحدهما مؤسسة المعونة الدولية والتي تقدم قروضها بشروط مسيرة تجعلها أقرب للمنحة وتخصص للدول الفقيرة، والثانية مؤسسة



التمويل الدولي، والتي تقرض على أسس تجارية بحتة لمشروعات القطاع الخاص دون الحاجة إلى الحصول على ضمان من حكومات الدول التي تقام فيها المشروعات. وذلك على عكس قروض البنك الدولي الأخرى، التي تشترط الحصول على تلك الضمانات مسبقاً. علماً، أنه قبل منح أي قرض لأي دولة لا بد من توافر عدة شروط، من أهمها: الحصول على صك، أو شهادة من صندوق النقد الدولي تشهد بصلاحية السياسات التي تتبعها تلك الدولة فيا واقتصاديا. هذا، بخلاف عدة مفاوضات أخرى تتم بشأن المشروعات التي يقترح أن يمولها البنك سواء أكانت قصيرة الأجل، أو طويلة الأجل. ثم يعقب ذلك عرض نتائج المفاوضات على مجلس المديرين المكون من ممثلي 172 دولة لأخذ التصويت عليها. ويشوب إستراتيجية البنك الدولي شبهة التدخل السياسي من خلال التدخل في عملية صنع السياسة الاقتصادية للدولة، وذلك نتيجة نظم التصويت المتبعة والشروط التي يضعها البنك الدولي للموافقة على الإقراض، والتي تستلزم إعادة ترتيب الأهداف والأولويات. تلك الشروط التي تؤثر بشكل واضح على مسار السياسة الاقتصادية، والتدخل في التفاصيل الدقيقة لمشروعات السياسة الاقتصادية، مما يعني في نهاية الأمر خروج سلطة اتخاذ القرار من يد الحكومة الوطنية...⁽²⁾.

وفي إطار المقارنة ما بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير يقول مجموعة من الخبراء ما يلي: "...وينتمي كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى مجموعة مؤسسات الأمم المتحدة مثل الجات Gatt، وإن كان لهما طبيعة خاصة تميز كل منهما. ورغم تكامل أنشطة كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلا أن للصندوق دوراً مسبقاً في هذا الصدد، فالدور الرئيسي لصندوق النقد الدولي هو دور إستراتيجي بالدرجة الأولى ويتعلق بالسياسات المالية والنقدية والعمل

على وضع القواعد والسياسات المالية للدول المتعثرة... كما تمتد أسبقية الصندوق عن البنك الدولي في أسبقية العضوية إذ أن الحصول على عضوية الصندوق هو مدخل الحصول على عضوية البنك الدولي للإنشاء والتعمير. كذلك تعد شهادة الصندوق عن صلاحية اقتصاد دولة ما، ونجاح سياساتها المالية والنقدية هي المدخل الرئيسي مع شروط أخرى- للحصول على قرض البنك الدولي. و لذلك، فإن صدور شهادة من الصندوق بعدم الصلاحية كما حدث سني 1985-1987 للسودان وغانا وفيتنام وليبيريا، يعد بمثابة حكم بعدم أهلية اقتصاد تلك الدول وحرمانها من قرض البنك الدولي وغيره من المصادر الرسمية. و من ناحية أخرى فإن البنك الدولي وصندوق النقد، ورغم أنهما ينتميان إلى مجموعة مؤسسات الأمم المتحدة إلا أنهما مختلفان كثيرا عن باقي المؤسسات من خلال نظم التصويت والعوامل التي تحكم سياسة الإقراض. فمن ناحية نظم التصويت، فإن مؤسسات الأمم المتحدة تتمتع فيها الدول الأعضاء بحقوق متساوية. أما في البنك، فالتصويت يعكس المساهمة النقدية للدول المساهمة في رأس ماله مما يوضح- في ظل الدور الغائب تماما للدول الشيوعية، و امتناع دول أوروبا الشرقية عن المساهمة فيه، و انسحاب بولندا والمجر وتشيكوسلوفاكيا منه مسبقا- مدى سيطرة الدول الغربية الصناعية على قرارات البنك وهو ما يؤكد خضوع قراراته للاتجاهات السياسية بجانب الاتجاهات الاقتصادية. ولعل في سابقة امتناع البنك الدولي عن تمويل مشروع السد العالي في مصر أبلغ دلالة على ذلك، رغم أن مصر من الدول المؤسسة للبنك عند إنشائه" (3).



ثانياً/-الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ومنظمة التجارة العالمية.

يتناول هذا العنصر مسيرة الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة -Agreement Gatt—(General on) Tariffs and trade، (و كيفيات تحويلها إلى منظمة التجارة العالمية.

1/الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة: يعود ظهور الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة، إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. ذلك، أنه بتاريخ 30 أكتوبر 1947 وقعت على الاتفاقية بمجيف 23 دولة غنية، وبتاريخ 01/01/1948 دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ. كما يعود ظهور الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة إلى جملة من الأسباب، أهمها: الحرب التجارية التي تبنتها معظم دول العالم عقب الحرب العالمية الثانية. و هو ما أشار إليه الدكتور سمير محمد عبد العزيز، قائلاً: "كان تطبيق قانون سموت/هاولي للتعريفات الجمركية الصادر في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1930 لحماية الصناعات المحلية الشرارة الأولى التي أشعلت الحرب التجارية المشار إليها. حيث ارتفعت معدلات الجمارك الأمريكية والتي اقترنت بالكساد العالمي خلال الثلاثينات بتدهور الميزان التجاري للكثير من الدول، والذي تمثل رد فعلها في قيامها بفرض ضرائب جمركية انتقامية ضد صادرات الولايات المتحدة الأمريكية إليها.."(4) من هنا جاءت الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة لتضع مبادئ جديدة لقواعد السلوك في مجال التجارة الدولية، هي:

-عدم التمييز: حيث تنص المادة الأولى من الاتفاقية على ضرورة منح كل طرف متعلق فوراً وبلا شروط جميع المزايا والحقوق والإعفاءات التي تمنح لأي بلد آخر دون الحاجة إلى اتفاق جديد.

- التبادلية: ويقضي هذا المبدأ بضرورة قيام الدول الأعضاء بالاتفاقية بتحرير التجارة الدولية من القيود أو على الأقل تخفيضها على نحو متبادل.
- المصادقية: ونعني بها أن التعريف الجمركية وحدها هي الوسيلة المقبولة لحماية الصناعة الوطنية، أو علاج العجز في ميزان المدفوعات.
- المعاملة التجارية التفضيلية: ومضمون هذا المبدأ، هو منح الدول النامية علاقات تجارية تفضيلية مع الدول المتقدمة، وذلك بهدف دعم خطط الدول النامية في التنمية الاقتصادية وزيادة حصيلتها من العملات الأجنبية.
- التفاوض في إطار اتفاقية الجات: ويعني ذلك اعتبار الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة الإطار التفاوضي المناسب لتنفيذ الأحكام أو تسوية المنازعات. الأمر، الذي يجعل منها إطارا للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف لتحرير التجارة الدولية وفقا للقواعد والأحكام المتفق عليها. وهو، ما تحقق فعلا من خلال إجراء ثمانية جولات من المفاوضات التجارية هي:
 - *مفاوضات جنيف لسنة 1947، وقد حضرها 23 دولة.
 - *مفاوضات آنسي لسنة 1949 بفرنسا، وقد حضرها 13 دولة.
 - *تركواي في الفترة الممتدة ما بين سنة 1956/50 وقد حضرها 36 دولة.
 - *مفاوضات جنيف ما بين 1961/59، والتي عرفت بجولة ديلون وقد حضرها 26 دولة.
 - *مفاوضات جنيف ما بين 1974/73 والمعروفة هي الأخرى بجولة طوكيو، والتي حضرها 07 دول.
 - *وأخيرا وليس آخرا مفاوضات جنيف التي أستغرقت الفترة الممتدة ما بين 1993/86، والتي عرفت هي الأخرى بجولة أرجواي والتي حضرها 117 دولة غنية.



وفي ذات الإطار يمكن اعتبار الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة GATT بمثابة محكمة دولية يتم فيها تسوية المنازعات التجارية بين أعضائها، وإطار للإشراف على تجارة السلع في العالم باستثناء البترول-المقدرة بنحو 90 % من جملة التجارة العالمية(5).

تأسيسا على ما سبق، يمكن القول وبدون أدنى تردد أن الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة، جاءت لتحقيق جملة من الأهداف أهمها:

-تمكين دول الأعضاء من النفاذ إلى أسواق بعضها البعض.

-تحقيق التوازن بين الحماية المناسبة للإنتاج المحلي، وبين تدفق واستقرار التجارة

الدولية(6).

-رفع مستوى الدخل القومي الحقيقي والمعيشي للدول الأعضاء.

-استغلال أمثل للموارد الاقتصادية العالمية.

-تشجيع حركة الإنتاج ورؤوس الأموال والاستثمارات.

-سهولة الوصول للأسواق، ومصادر المواد الأولية.

-توسيع نطاق التجارة العالمية إلى دول العالم أجمع، وهو ما تحقق فعلا من خلال انتقال

عدد الدول الموقعة على الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة GATT من 23

دولة سنة 1947 إلى 117 دولة سنة 1996(7) وإنشاء منظمة التجارة العالمية.

2/منظمة التجارة العالمية: برزت فكرة إنشاء منظمة للتجارة العالمية مرتين، الأولى عقب

الحرب العالمية الثانية، إذ ظهر اتجاه تبنته الولايات المتحدة الأمريكية لبحث موضوعات

التجارة، ووضع اتفاقية لإنشاء منظمة التجارة الدولية في إطار الأمم المتحدة ليستكمل

بها الإطار المؤسسي الدولي على النطاق الاقتصادي. ومن ثم، يعزز مكانة ودور كل

من صندوق النقد الدولي، و البنك الدولي للإنشاء والتعمير. وهو ما سعت إليه الدول

الرأسمالية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية من خلال عقد مؤتمر دولي للتجارة في هافانا - كوبا - أقر المؤتمر:

نص ميثاق منظمة التجارة الدولية - ميثاق هافانا - الذي بلغ عدد أعضائها 52 دولة .

نواحي السياسات التجارية للدول الأعضاء .

المساواة في المعاملة الجمركية، و الاهتمام بتخفيض مستوياتها من خلال التفاوض .

إجازة إنشاء الاتحادات الجمركية، ومناطق التجارة الحرة .

إجازة للدول الأعضاء مكافحة الإغراق بفرض رسم تعويضي إذا ما أصاب الإغراق صناعة محلية أو أثر سلبا على صناعة ناشئة .

استثناء بعض الدول الأعضاء - الدول النامية - من تخفيض القيود الجمركية في ثلاثة حالات هي : السلع الخاصة بالمنتجات الزراعية ، إنشاء صناعات جديدة ، عجز ميزان المدفوعات .

المساهمة في تنمية اقتصاديات الدول النامية من قبل الدول المتقدمة وذلك بعدم وضع الحواجز على صادراتها إلا في حالات يتعين تبرير أسبابها وتكون قابلة للإلغاء، مع جواز إبرام الاتفاقات التفضيلية بشروط معينة .

تثبيت أسعار السلع الأساسية للدول النامية .

علما أن الدكتور سمير محمد عبد العزيز، أراجع موقف المؤتمر من الدول النامية إلى نظرة المجتمع الدولي في ذلك الوقت إلى المشاكل الاقتصادية التي تواجهها وحتى لا تزداد حدة إذا ما أجبرت الدول على تقرير تخفيضات جمركية تتعارض مع خطط التنمية بها (8) . غير أنه بحلول عام 1950 بدا واضحا أن ميثاق هافانا الذي يخدم مصالح الدول النامية أصبح غير مقبول من الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي أدى إلى تخليها عن فكرة إنشاء منظمة التجارة الدولية/أما المرة الثانية التي عاودت فيها فكرة إنشاء



منظمة التجارة العالمية للظهور، كانت في إطار مفاوضات جنيف التي جرت في الفترة ما بين 86/ 1993 التي عرفت بجولة أرجواي حيث وقعت 117 دولة منها 87 دولة غنية، و8 دول عربية يوم 94/04/15 في مدينة مراكش بالمملكة المغربية اتفاقا عالميا للتجارة أصبح يعرف بإعلان مراكش كما تم الإعلان عن إنشاء منظمة التجارة العالمية لتحل محل الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (9) وذلك باعتبارها مؤسسة دولية مستقلة إداريا وماليا. تماما مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وإن بقيت غير خاضعة لمنظمة الأمم المتحدة، لتبدأ ممارسة أعمالها مع بداية عام 1995 وذلك بعد أن قامت كل من الولايات المتحدة واليابان وعدد كبير من الدول المتقدمة والنامية بالمصادقة عليها. الجدير بالإشارة إليه، أن الدول الأعضاء فيها مطالبون بمايلي:

- التصديق عليها وفق الإجراءات الدستورية المحلية المعمول بها.
- تقديم التزام بتخفيض الرسوم الجمركية وربطها.
- تقديم التزام في مجال تحرير بعض قطاعات الخدمات.
- الالتزام باتفاقية حماية حقوق الملكية.
- من جهة أخرى يذكر عبد الحليم محسن أن منظمة التجارة العالمية تهدف إلى:
- رفع المستوى المعيشي والدخول لجميع أفراد الدول الأعضاء.
- زيادة معدلات الاستخدام وتحقيق النمو الاقتصادي بفعل تحرير التجارة، وذلك من خلال تحقيق التنمية المستدامة باستخدام أكثر كفاءة للموارد العالمية، والعمل على حماية البيئة والحفاظ عليها بما يتفق ومستويات التطور الاقتصادي لجميع الدول من جهة، ومن جهة أخرى من خلال التأكيد على ضرورة تحقيق الدول الأقل نموا معدلات عالية من النمو والحصول على نصيب كبير في التجارة الخارجية.

-تعمل على تسهيل تطبيق جميع الاتفاقيات متعددة الأطراف التي تم التفاوض بشأنها في
جولة الأوروغواي كمنتدى للمفاوضات بين الدول الأعضاء.
-تعمل على معالجة الخلافات بين الدول الأعضاء(10).

الركيزة الثانية / التكتلات الاقتصادية الدولية :

مما لا شك فيه أن التكتل الاقتصادي أصبح اليوم ظاهرة دولية عالمية، بل من
أهم الظواهر المشكلة للنظام الاقتصادي الدولي الجديد وهو ما أكدته دورية -الدار
العربية للدراسات والنشر والترجمة- عندما ذكرت ما يلي : ".... هذا ويعد الاتجاه نحو
التكتل الاقتصادي من أهم الظواهر التي تشكل النظام الاقتصادي العالمي اليوم....."
(11) وتواصل -الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة- تقريرها كما يلي : " لقد
أصبحت الظاهرة الأساسية المميزة لعصرنا الحالي هي التكتلات الاقتصادية الإقليمية
الكبرى، حيث برزت العديد من هذه التكتلات وقد تميزت بعدة سمات رئيسة فهي تتم
إما بين بلدان رأس مالية متقدمة وبعضها البعض كحالة الاتحاد الأوروبي أو تتم بين
بلدان العالم الثالث كالإتحاد الجمركي والاقتصادي لإفريقيا الوسطى، أو التجمع
الاقتصادي لدول غرب إفريقيا. وهناك نوع ثالث وهو ما يتم بين دول متقدمة
وأخرى من العالم الثالث، ومثال ذلك إتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية نافتا
.....، " (12) كما تواصل -الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة- تقريرها كما
يلي : " إن العلاقات الاقتصادية بين الدول أصبحت تأخذ أشكالاً عديدة، هي منطقة
التجارة الحرة والإتحاد الجمركي، والسوق المشتركة، والإتحاد الاقتصادي والاندماج
الاقتصادي الكامل، وما يميز بين هذه الأشكال هي الدرجة التي يحققها كل منها في
القضاء على الحواجز والقيود التي تعترض انتقال السلع وعناصر الإنتاج بين الأقطار
المختلفة " (13).



وعليه، فإن أهم التكتلات الاقتصادية التي أصبحت تلعب أدوارا رئيسية على المستوى الدولي تتمثل في :

المجموعة الاقتصادية - COMMUNAUTE ECONOMIQUE EUROPEENNE

CEE سابقا، الإتحاد الأوروبي حاليا UNION EUROPEEN-UE

تكتل المنطقة الاقتصادية الأوروبية EFTA .

اتفاقية المنطقة الحرة لشمال أمريكا THE NORTH A?

wdQdAd1d

ziziziziYIz

MERICAN FREE TRADE AGREEMENT-NAFTA.

ورابطة دول جنوب شرقي آسيا ASEAN

أولا/ الإتحاد الأوروبي UE، وتكتل المنطقة الاقتصادية الأوروبية EFTA: يعتبر أن من أهم التكتلات الاقتصادية على المستوى الأوروبي والعالمي :

1/ الإتحاد الأوروبي UE: عرف هذا التكتل بعدة تسميات نذكر منها، تسميته بالسوق الأوروبية المشتركة وبالمجموعة الاقتصادية الأوروبية إلى جانب تسميته بالإتحاد الأوروبي أو أوروبا الموحدة EUROPEAN COMMUNITY . والحقيقة أن هذه التسميات على اختلافها تعكس التطور التاريخي الذي مر به هذا التكتل، هو التطور الذي لخصته دورية -الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة - كالآتي : " تمكنت المجموعة الأوروبية من تحقيق الوحدة الاقتصادية التي سعت إليها منذ قيامها بناء على إتفاقية روما عام 1957 واستطاعت كذلك إتباع منهج علمي يقوم على أساسي إتخاذ خطوات تجارية واقتصادية واستثمارية وتنظيم إنتقال العمالة وتحقيق التكامل تدريجيا، سواء عند تكوين المجموعة من الست دول المؤسسة لها، أو عندما وصلت إلى 15 دولة حاليا عقب إنضمام كل من النمسا والسويد وفنلندا في أوائل يناير كانون الثاني 1995 . كما

(E1) " قفلنخدا

استطاعت الإقتراب من تحقيق هدفها النهائي، وهو أوروبا الموحدة اقتصاديا بعد قرون عديدة من الحروب والصراعات الدولية. ويضم هذا الاتحاد نحو 350 مليون فرد، ويبلغ قيمة إنتاجه 3700 مليار وحدة نقد أوروبية، وتعتبر سوقا عالمية عملاقة تستطيع أن تواجه العملاقين الاقتصاديين الأمريكي والياباني وتستأثر بنحو 40% من مجمل التجارة العالمية. هذا، وقد نصت المادة الأولى من الاتفاقية المنشئة للجماعة على ضرورة أن تعمل من خلال إنشاء السوق المشتركة والتقريب بين السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء، وتنمية الأنشطة الاقتصادية، وتدعيم الاستقرار، والتوسع المستمر والمتوازن لرفع مستوى المعيشة، وتوثيق العلاقات بين الدول الأعضاء. كما نصت الاتفاقية على العمل من أجل منع وإلغاء الرسوم الجمركية على الصادرات والواردات بين الدول الأعضاء، ووضع تعريفية جمركية مشتركة بين الدول الأعضاء في مواجهة البلدان غير الأعضاء في الجماعة.

هذا ويتوقع أن تحقق دول المجموعة ما يلي:

- استكمال بناء السوق الأوروبية الموحدة، وتوسيع العضوية في السوق لضم باقي دول أوروبا الشرقية، وربما يصل عددها في المستقبل إلى 30 دولة أوروبية.
- إقامة نظام نقدي أوروبي، واستكمال الوحدة النقدية للمجموعة الأوروبية.
- تنظيم عدة أنماط لعلاقتها مع دول العالم الثالث (14).

وفي ذات السياق لخص الدكتور (BORIS GOMBAC) مبررات قيام المجموعة الاقتصادية الأوروبية، كما يلي: "بعد الحرب العالمية الثانية، أدرك قادة أوروبا الغربية ضرورة تغيير الذهنية لأجل بلوغ الأهداف التالية: المصالحة-التقارب-الفرنسي/الألماني لتفادي إمكانية حرب أخرى، القضاء على التهديد الشيوعي، والبحث على الرفاهية كهدف في حد ذاته وكوسيلة للدفاع ضد التسرب الشيوعي، حيث أن



المهكل الفيدرالي للولايات المتحدة الأمريكية اتخذ كنموذج بالنسبة للقائمين على أوروبا، في تلك الفترة الولايات المتحدة الأمريكية القوية، الناجحة، والمسألة دولياً- كانت على نقيص أوروبا -الضعيفة، الفقيرة، والمنهكة من الحرب. حيث عملت على مساندتها في الإندماج من خلال مخطط مارشال والمنظمة الأوروبية للتعاون الإقتصادي ORGANISATION Européen DE Coopération Economique- oece- في منتصف الخمسينات إتضح بأن الولايات المتحدة الأمريكية نجحت في تحقيق أهدافها في سياستها الأوروبية، بمعنى أوروبا غربية موحدة، قوية، قادرة على التصدي للإيديولوجية الشيوعية الغازية، والمشاركة في الدفاع عن نفسها، لا تطالب بمساعدة مباشرة، قادرة على توفير سوق واسع للصادرات من المنتجات الأمريكية" (15) (ترجمة شخصية). من هنا، ذهب مجموعة من الخبراء (16)، إلى اعتبار المجموعة الاقتصادية الأوروبية التي افتتحت في 01 جانفي 1993 تكتلاً اقتصادياً دولياً إقليمياً، بل من أبرز الاتحادات الاقتصادية الشاملة تنطوي على إيجاد اتحاد جمركي بين الدول الأعضاء الأمر الذي يعني : -حرية انتقال رؤوس الأموال والعمالة وتكامل اقتصاديات الدول الداخلة في تلك المجموعة مما يحقق زيادة الإنتاجية وتدعيم الاستثمارات وتوسيع المعاملات التسويقية وزيادة التقدم التكنولوجي وارتفاع مستوى المعيشة بين المواطنين من دول المجموعة الخمسة عشرة. -التخلص من الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء، والأخذ بتعريفية جمركية موحدة تجاه الدول غير الأعضاء، هي خطوة للوصول إلى اتحاد اقتصادي شامل يتم فيه تجميع العوامل الإنتاجية المادية، والبشرية مما يتيح إدماج اقتصاديات الدول الداخلة في اتحاد اقتصادي.



2/تكتل المنطقة الاقتصادية الأوروبية EFTA: يعتبر هذا التكتل نتاج اتفاقية موقعة في ماي 1992 بحضور وزراء خارجية دول المجموعة الأوروبية علما أنها تضم في عضويتها سبع دول هي: النرويج، سويسرا، ليشتنشتاين، أيسلندا، فلندا، النمسا، السويد. كتب عنها الدكتور سمير محمد عبد العزيز، ما يلي: ".....و بمقتضى هذه الاتفاقية يتم إزالة العوائق أمام حركة التجارة بين أعضائها، وبين دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية. حيث يسمح في إطارها بحرية الحركة للسلع والخدمات والعمالة ورؤوس الأموال وفقا لنفس مبادئ الحرية التي تسري على المجموعة الاقتصادية الأوروبية مع إتمام ذلك على مراحل....." (17)

و تكمن أهمية هذا التكتل فيما يتمتع به هذا التكتل من إمكانية أهمها:
- أن السوق الأول الذي يغطيه هذا التكتل والمتمثل في سوق الدول الأعضاء والمجموعة الأوروبية يبلغ 380 مليون نسمة.

- أن حجم صادرات دول الإفتا يصل إلى 457 مليار دولار سنويا وحجم وارداتها يصل إلى 541 مليار دولار.

- أن إجمالي الناتج المحلي لنفس المنطقة يصل إلى 6870 مليار دولار.
- أن متوسط دخل المواطن بدول التكتل يصل 25400 دولار سنويا (18).

من جهة أخرى، لم تشذ القارة الأمريكية ولا القارة الآسيوية عن القاعدة التكتل الاقتصادي حيث كونت الولايات المتحدة الأمريكية، كندا والمكسيك في أوت 1992 تكتلا اقتصاديا تحت اسم المنطقة الحرة لشمال أمريكا (NAFTA) كما قامت دول جنوب شرقي آسيا، بإنشاء رابطة لها تعرف بتجمع الآسيان (ASEAN).



3/ اتفاقية المنطقة الحرة لشمال أمريكا (NAFTA): إن الميزة التي يتميز بها هذا التكتل الاقتصادي تكمن في التعاون والتكامل ما بين دول متقدمة وأخرى من العالم الثالث ونعني بها المكسيك كما يتضح من خلال التباين الشديد بين قدرات دول المجموعة، مثلما تدل عليه الإحصاءات التالية المقدمة من مجموعة خبراء توتالتي والمتمثلة كالآتي:

- يصل حجم الكثافة البشرية للدول الثلاث بالاتفاقية إلى 365 مليون نسمة يخص أمريكا منها 255، و كندا 27 مليون نسمة، و في المكسيك 83 مليون نسمة.

- يصل حجم الناتج المحلي لدول المجموعة إلى 6457 مليار دولار منها 5673 مليار دولار لأمريكا وحدها، 501 مليار دولار لكندا، 283 مليار دولار للمكسيك.

- يصل حجم الصادرات لدول المجموعة إلى 590 مليار دولار حيث تساهم نافتا بنحو 20% من الإنتاج العالمي للحبوب الغذائية، و ب 19 % من الإنتاج العالمي للنفط أي ما يعادل 45% من إنتاج أوبك.

- يصل دخل الفرد في المتوسط في أمريكا إلى 22400 دولار سنوياً، و في كندا 21985 دولار سنوياً، و في المكسيك 3480 دولار سنوياً.

- يصل حجم قوة العمل في الولايات المتحدة الأمريكية إلى 125 مليون عامل بينما تتواضع تلك الأرقام كثيراً بالنسبة لباقي الأعضاء إذ تصل إلى 14 مليون في كندا، 24 مليون في المكسيك.

- يصل حجم البطالة في أمريكا إلى 6.8 %، مقابل 11% في كندا، و 17 % في المكسيك.

- يبلغ عدد سكان الولايات المتحدة 79 % من إجمالي التجمع، المكسيك 24 %، كندا 7%.

-يبلغ نصيب الفرد الأمريكي من الدخل 1.2 مرة للمواطن الكندي، وتسع مرات للمواطن المكسيكي كما يصل حجم الناتج المحلي الأمريكي إلى 700% من إجمالي الناتج المحلي لكندا والمكسيك معا" (19).
مهما يكن فإن دواعي إنشاء هذا التكتل الاقتصادي تكمن في جملة من الأسباب أهمها:
-ما تتمتع به دول التكتل مجتمعة من كثافة بشرية، وقدرة شرائية استهلاكية وحجم ناتج محلي معتبر.
-أنه في ظل عالم المصالح فإن العوائد هي التي تبرر التحالفات فالاتحادات المتحدة الأمريكية وكندا تعملان على تأمين وارداتهما من خام النفط بالتحالف مع المكسيك التي تتمتع باحتياطي بترولي يصل إلى 48 عاما، واحتياطي غاز طبيعي يصل إلى 72 عاما مما يعني تراجع اعتماد دول النفط على واردات البترول من دول الشرق الأوسط، وليس ذلك بغريب خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار حسابات حرب الخليج وتداعياتها.
-أن الولايات المتحدة الأمريكية تهدف إلى تحقيق مكاسب في سوق العمالة. حيث ترى المصادر الأمريكية أن حجم المكاسب الفعلية تقدر بنحو 600 ألف فرصة عمل، بينما تحقق المكسيك نحو نصف مليون وظيفة جديدة.
-أن هذا التكتل الاقتصادي يمكن دوله الثلاث من الزيادة في صادراتها بالإضافة إلى زيادة حجم الاستثمارات فيها مع تميز مكاسب المكسيك في هذا الصدد.



إذ يتوقع تدفق استثمارات أجنبية لها لا تقل عن 12 مليار دولار

تساهم فيها أمريكا بنحو 60%.

وإن كان المستهدف لدى السلطات المكسيكية للولايات المتحدة يتوقع نموها سنوياً بما يعادل ملياري دولار خلال الأعوام الثلاث. كما يتوقع حدوث تحسن كبير في الميزان التجاري المكسيكي بما لا يقل عن 12 مليار دولار للولايات المتحدة الأمريكية وهو ما يدعم برنامج الإصلاح الذي انتهجه المكسيك أواخر الستينات (20).

وفي ذات السياق ذكرت دورية -الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة- في تقديراتها الإستراتيجية، ما يلي: "في منتصف عام 1992 تم تطوير اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وكندا لتضم المكسيك ذلك أنه سبق الاتفاقية مفاوضات لمدة 14 شهراً، كما سبقها تمهيد بإنشاء منطقة تجارة حرة بين أمريكا وكندا عام 1989 the u.s.

(canada free trade agreement) (21)

ويضم هذا التكتل نحو 360 مليون مستهلك ويبلغ حجم التجارة السنوي له نحو 200 مليار دولار، ومن المنتظر أن تشكل هذه الكتلة توازناً بشكل ما في مواجهة الاتحاد الأوروبي. والواقع أن الولايات المتحدة لن تتوقف على هاتين الدولتين حيث ستبذل قصارى جهودها لتوسيع نطاق الاستثمارات والتعامل التجاري مع بقية دول الأمريكيتين بهدف تحقيق النمو المستمر للاقتصاد الأمريكي وبطبيعة الحال فإن التكتل يشكل أيضاً قاعدة انطلاق لطريق جديد للتجارة العالمية لا يمر بغرب أوروبا وإنما يمتد عبر الشمال مروراً ببحار روسيا ووصولاً إلى اليابان والصين ودول جنوب شرقي آسيا" (22).

4/رابطة دول جنوب شرقي آسيا (ASEAN):

جاء عنها في دورية الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة ما يلي: "وتضم هذه المجموعة كلاً من تايلاند، سنغافورة، والفلبين، وماليزيا، واندونيسيا وبروناي، و



تغطي اليابان بمكانة كبيرة بين هذه الدول حيث أصبحت هذه المجموعة سوقا تجارية، وإستثمارية كبيرة لليابان وقد بدأت هذه المجموعة في تنفيذ خططها الطموحة بشأن حرية التجارة بينها. الواقع أن تجربة الآسيان ستزداد قوة وإتساع في المستقبل ومن المنتظر أن تنطلق في مجالات أكبر للتعاون تضع في أولويتها المدخل الإقتصادي والمحتمل أن تتسع لتضم في المستقبل كل من اليابان والصين وتايوان وهونج كونج، وكوريا الجنوبية تحت إسم مجموعة التعاون الإقتصادي الآسيوي" (23) في ذات السياق ذهب virginie baht)) إلى تقرير ما يلي: "إن المناطق الحرة في جنوب شرقي آسيا تتقدم بسرعتين بلدان نامية نجد فيها الصناعات تستفيد من تكلفة منخفضة لليد العاملة والتي هي مؤهلة قليلا. و بلدان أخرى متقدمة تشجع إنتاج التكنولوجيا المتقدمة وتتمثل في النمر الآسيوية الأربعة: كوريا الجنوبية، هونج كونج، سنغافورة، تايوان فالنظر لانطلاقهم الاقتصادية فقد توجهوا نحو مخططات تنمية الحظائر التكنولوجية... إن إستراتيجيتهم تتحدد غالبا بالنظر للأسواق المراد استغلالها غير أن النمر لا تتردد في إقامة مناطق حرة خاصة بها في هذه البلدان، وذلك لحماية منتجاتها مثلما هو الحال بالنسبة لـ: تايوان، الفيتنام... (24) (ترجمة شخصية).

تأسيسا على كل ما سبق، يتضح جليا بأن التوجه الدولي نحو التكامل الاقتصادي يخفي وراءه الكثير من الحقائق كشفت عنها الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة كما يلي:

-بلورة نوع جديد من الصراع العالمي داخل الأقطاب الرأسمالية وهو الصراع الاقتصادي بين أوروبا والولايات المتحدة واليابان والولايات المتحدة واليابان وأوروبا ودول جنوب شرق آسيا -النمر والصين-.



-تغير طبيعة الصراع وليس انتفاؤه وهو ما عبرت عنه دورية الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة صراحة عندما ذكرت ما يلي: "تشبه المرحلة الحالية التي يعيشها العلم وحتى مطلع القرن القادم إلى حد كبير تلك المرحلة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية وذلك من حيث حجم التغيرات وكثافتها على جميع الأصعدة العالمية والإقليمية وأيضاً من حيث التغير الذي طرأ على الهيكل الدولي بالتوجه نحو إعادة التشكيل من وضع إلى آخر بغض النظر عن طبيعة الهيكل السابق وكذا من حيث المضمون الدولي أو ما يسمى في علم العلاقات الدولية طبيعة العملية السياسية وذلك لكونها تتسم بالتوجه نحو تغير طبيعة الصراع وليس انتفاؤه كما يرى البعض.

-أن هذا التحول يوحي بأن الفترة القادمة سوف تتميز بأشكال مختلفة من التعاون أو التكامل أو الاندماج الاقتصادي بدلا من الصراع السياسي وهو ما يؤكد أن العامل الاقتصادي سيكون له الريادة في تشكيل النظام العالمي بدلا من العامل السياسي، ومن أهم التغيرات التي تشكل الاقتصاد العالمي اليوم اتجاه كثير من الدول نحو الاندماج الاقتصادي الإقليمي. حيث تضاءلت أهمية الدول كمجال أو كمنطلق يؤخذ في الاعتبار عند رسم السياسات الاقتصادية وحلت محلها الأقاليم.

-أنه ليس هناك أي تناقض ما بين اللجوء إلى التكتلات الاقتصادية والأخذ بسياسات تجارية ليبرالية كل ما هنالك أن الغاية من وراء ذلك تفعيل القوة الاقتصادية للدولة وجعلها أكثر قدرة على المنافسة على الساحة الدولية.

-أنه في ضوء التغيرات الاقتصادية الدولية الراهنة، يعتبر اتجاه معظم البلدان النامية إلى الأخذ بسياسات تجارية ليبرالية اعتماداً على تشجيع الصادرات والدخول إلى حلبة المنافسة الدولية بصفة انفرادية خطأ اقتصادي إستراتيجي يتعين تداركه لكونه يضعف من قوتها الاقتصادية ويقلل من قدرتها على المنافسة سيما وأن العالم أصبح اليوم على



مشارف تحديات اقتصادية جديدة، ولا تأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات التمويلية أو الاقتصادية للبلدان العالم الثالث (25)

الهوامش

- 1- دورية الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة -تقديرات إستراتيجية- التكتلات والسياسات الاقتصادية، والعالمية التأثيرات وإستراتيجيات المواجهة..، عدد 21 شباط (فبراير) 1996 ص 50.
- 2- دراسة: آثار الإتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة الجات... على مستقبل الاقتصاديات الفرنسية، القسم الثاني: إتفاقية الجات... وقضايا الاقتصاديات الفرنسية شركة الخيارات الدولية المتكاملة - جمهورية مصر العربية، ص 4
- 3- دراسة: آثار الإتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة الجات... على مستقبل الاقتصاديات العربية، المرجع السابق الذكر ص 4.
- 4- راجع في ذلك: دراسة: آثار الإتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة الجات... على مستقبل الاقتصاديات العربية، المرجع السابق الذكر، ص 3، 4، 6.
- 5- راجع في ذلك: الدكتور سمير محمد عبد العزيز - التجارة العالمية والجات سلسلة إقتصاديات وإدارة الأعمال للقرن الواحد والعشرين، الكتاب الأول -مركز الإسكندرية للكتاب 1996، ص 11.
- 6- راجع في ذلك: الدكتور سمير محمد عبد العزيز، المرجع السابق الذكر، من ص 13، 14، 16، 17، 18، 33.
- 7- راجع في ذلك: دراسة: آثار الإتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة الجات... على مستقبل إقتصاديات العربية القسم الأول: إتفاقية الجات... ومجلس إدارة العالم في القرن الحادي والعشرين-شركة خبرات الدولية متكاملة جمهورية مصر العربية. ص 2
- 8- راجع في ذلك: الدكتور سمير محمد عبد العزيز المرجع السابق الذكر، ص 14، 19، 20
- 9- راجع في ذلك: الدكتور سمير محمد عبد العزيز المرجع السابق الذكر، ص 11، 12، 13
- 10- أكد مجموعة من الخبراء مشاركة 10 دول عربية في أعمال مؤتمر مراكش بالمغرب هي: (الكويت، موريتانيا، الجزائر، المغرب، تونس، مصر، المملكة العربية السعودية، البحرين، الأردن، الإمارات العربية المتحدة، مع ملاحظة أن المملكة العربية السعودية والأردن إشتراكا بصفة عضو مراقب) راجع في ذلك: القسم الأول من الدراسة: آثار الإتفاقية، مرجع سابق ص 5
- 11- راجع في ذلك: دورية -الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة- سابق ذكره، ص 50، 51.
- 12- راجع في ذلك: دورية -الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة- سابق ذكره ص 50، 51



- 13- راجع في ذلك: مبارك بالأسود مبارك مساعد مدير عام غرفة التجارة والصناعة الشارقة المناطق الحرة الحرة وإسهامها الفاعل في الحياة الاقتصادية (وجهة نظر ص 23)
- 14- راجع في ذلك: دورية -الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة- سابق ذكره
- 15- راجع في ذلك: بوريس قمباك، المرجع السابق، ص 50، 51
- 16- راجع في ذلك : دراسة اثار الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة...على مستقبل الاقتصاديات العربية . القسم الثاني: إتفاقية الجات...وقضايا الاقتصاديات العربية , اعداد قطاع الدراسات والبحوث بتوتايتي, شركة الخبوت الدولية المتكاملة -جمهورية مصر العربية ص11- . 2001 (راجع له 15 عنه : "مجموعات تجميعية صناعية تالاندا"
- 17- راجع في ذلك: الدكتور سمير محمد عبد العزيز, المرجع السابق الذكر، ص30. هذا تالاندا تالاندا 14 تالاندا 5- تالاندا 5-
- 18- راجع في ذلك: دراسة الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة...على مستقبل إقتصاديات العربية-القسم الثاني: إتفاقية الجات...وقضايا إقتصاديات العربية، المرجع السابق الذكر ص11، 12. هذا تالاندا تالاندا 14 تالاندا 5- تالاندا 5-
- 19- نفس المرجع، ص13.
- 20- نفس المرجع 13، 14.
- 21- نفس المرجع، ص12.
- 22- راجع في ذلك: دورية-الدار العربية للدراسات والنشر الترجمة-، السابق ذكرها ص51. هذا تالاندا 5- تالاندا 5-
- 20- راجع في ذلك: le point sur... zones /virginie baht franches toujours plus nombreuse et plus alléchantes le MOCI. Moniteur du commerce international.p20.21.hebdo N°1138.juillet 1994
- 21- راجع في ذلك : لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية , المرجع سابق الذكر، ص5.
- 23- راجع في ذلك: المرجع سابق الذكر، ص19
- 24- راجع في ذلك : المرجع السابق ص6
- 25- راجع في ذلك : لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المرجع سابق الذكر.